تقرير التعليم العام

في يوم السبت الموافق :2017/2/11م ، وعلى تمام الساعة العاشرة ، في قاعة الوحدة الوطنية بمقر الجامعة الدولية ، توالت جلسات حلقات النقاش النوعية المعنونـة **استشراف المستقبل في ليبيا الواعدة،** وقد خصصت هذه الحلقة لمناقشة **إشكالات قضايا التعليم العام.**

أدارت الحلقة **د. هالة الاطرش،** وقد افتتحت الجلسة بالترحيب بالسادة الحضور والتأكيد على أن الهدف من حلقات النقاش هو وضع رؤى تحدث إسهاما حقيقيا من خلال تقديم فكرة لصناع القرار مستقبلا يستطيعون من خلالها وضع خطط ورؤى لأحداث تغيير قابل للتطبيق لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحاول أن تحسن ثقة المواطن في مستقبل أبنائه، وقطاع التعليم يحتاج كغيره من القطاعات إلى تطوير وهو مطلب مجتمعي ملح واليوم نحن أمام مجموعة متشابكة من المتغيرات لعل أهمها التركيز على اقتصاد المعرفة .

د. حمدي حرويس: لاحظ أن التعليم العام مر بفترات صعبة جداً ، وذلك لعدة عوامل منها: عدم الاستقرار الإداري، والتذبذب في تبني سياسة التعليم التخصصي أو العام. وقد أشار إلى أن العملية التعليمية ترتبط بخمسة عوامل هي:

الإرادة السياسية وهي عنصر فعال حيث يجب أن تكون المؤسسة الحاكمة لديها رغبة جادة في إصلاح التعليم، والإدارة المدرسية والمنهج والمعلم والطالب .

المناهج الدراسية: المنهج السنغافوري مثلاً قد تم تبنيه عن طريق وسيط مصري حيث قامت شركة مصرية بتدريب عدد بسيط للمعلمين وبالتالي لم يكن هناك استعداد له وكثير من المعلمين لم يكن مؤمنا به.

المبنى المدرسي: المدارس الخاصة تحديداً هي فيلات غير مجهزة.

المعلم : إلغاء معاهد المعلمين والتعيين العشوائي من أهم مساوئ هذا البند فعلى سبيل المثال في 2012م كانت الحاجة الى معلمين فقط في مادة معينة فتم تعيين 1200 لتدريسها، والتعيينات الأخيرة شملت حاصلين على شهادات مزورة.

إدارة المدرسة: غياب الضوابط المدرسية التي يمكن من خلالها خلق نوع من التطور فضلا عن غياب الحوافز.

الطالب: حيث الفصول المكتظة والأنشطة المدرسية تحتاج لإمكانيات هائلة وهي غير متوفرة بل منعدمة بالإضافة إلى العدد المطرد في حالات النزوح العنف والنزوح .

د. رمضان سعد كريم، ود. ابتسام العبار: النظام التعليمي نظام بيئي حي، ولذلك يجب أن ينمو في بيئة ملائمة له، وعليه فشلت التجربة السنغافورية لأننا لم نحدث تغيرات في البيئة المحيطة بما يتناسب مع النظام التعليمي أو التربوي، ولذلك يفضل أن يكون النظام محلي ابن بيئته . ففي سنغافورة تقنية المعلومات متطورة والآباء متعلمون ويؤمنون بقيمة العمل والعلم والمرتبات عالية للمعلمين ، كل هذه المعطيات غير متوفرة في ليبيا.

ويجب حصر وظيفة المعلم في المعلمين خريجي كليات التربية والمعاهد المتخصصة. في بعض المدارس نسبة المدرس الفعلي إلى الاحتياط 1:4 وما يبرر ذلك عدم وجود مدارس كافية لاستيعاب هذه التعيينات العشوائية ! وبالحديث عن النسب نلاحظ ان القدرة الاستيعابية للفصول حسب معايير الجودة 20 إلى 25 طالب ، بينما في الواقع يوجد اكتظاظ في الصفوف ولكنه غير عادل من حيث التوزيع ففي القرى 15 طالبا وفي المدينة 40 طالبا .المفترض أن تتم إعادة النظر في توظيف المعلمين، ولا بد من تصميم برامج تدريبية لرفع معدلات الأداء، والإصلاح يجب أن يكون شاملاً في جميع الجوانب وهي: المناهج الدراسية وتربية المعلمين والنظم والأشراف التربوي والتعليم الفني.

المناهج الدراسية: طابعها نظري ومضامينها بعيدة عن الواقع وتبتعد عن الاهتمام بالمهارات والقيم، ويتم استخدام المفهوم الأحادي الضيق للمنهج وتصميم المناهج بعيدا عن مشاركة المختصين في العملية التعليمية ولذلك نكون أمام افتقار الى الهدفية في التوجه وتعميم المناهج دون تجريب والاعتماد على الملخصات بعد الاعتماد على كتاب محدد ويتم حذف أجزاء منها مما أدى إلى رواج التصوير بدل التنوير! غياب تام لتبني التعليم الذاتي وكافة الخطط تفتقر للتحديث.

تربية المعلمين: غياب النمذجة والرؤيا الموضوعية في التوظيف، وعدم وجود جمعيات تربوية وإلغاء المعاهد المتوسطة في تربية المعلمين ومعايير القبول في كليات التربية ليست عالية بل كليات قبلت المفصولين من الكليات الأخرى! الدول لا تنهض إلا إذا وضعت للتعليم ضمن استراتيجية الأمن القومي. ويمكن القول إن ندرة سوق العمل جعل كل الخريجين يتجهون لمهنة التعليم بدون دراية بأصول التدريس والتعليم ! وزاد من المشكلة قصور برامج التدريب وافتقاد الانظمة التربوية للتقويم.

نظم التقويم والقياس التربوي: هناك مواطن ضعف عديدة في أنظمة الامتحانات المعمول بها حاليا في المؤسسات التعليمية ولعل أهمها:

- تصميم الامتحانات لاستدعاء المعلومات المخزنة واسترجاعها من خلال عملية الحفظ والتلقين!
- المعلم ناقل ومرسل للمعرفة والمتعلم مستقبل لها والاختبارات تقيس مظاهر التعلم السطحي.
- لم يحسن واضعو بعض المقررات الدراسية توزيع المفردات على الأيام الدراسية الفعلية مما أسهم في عدم قدرة المعلمين على تناول جميع الموضوعات المطروحة.
- الأساليب التقليدية في القياس عملت على نشر ثقافة الامتحانات القائمة على الفصل بين التعليم والتقويم بحيث أصبح النجاح هدفاً بحد ذاته بغض النظر عن تمكن المتعلمين من امتلاك وسائل المعرفة. وصيغة الامتحانات التقليدية تعتمد على طرح اسئلة تتطلب إجابات قصيرة ومختصرة مما اسهم في انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات على نطاق واسع .

الاشراف والتوجيه التربوي :الاسم المثالي هو الاشراف التربوي وليس التفتيش التربوي لأن دور المفتش يخلق فجوة بين المعلم والمشرف بحيث يتقمص المشرف دور المفتش الذي يقرر أوجه الصواب والخطأ من الممارسات بدلا من أن يمارس دوره بوصفه محترفا وصاحب خبرة وبصيرة مهنية. الاشراف التربوي يضمن سبل تشخيص الموقف التعليمي وإشراك المعلمين في مختلف أبعاد العمل التربوي. ولعل الإشراف الذاتي أقصى ما يمكن ان نرنو إليه ، فعصر ما بعد الحداثة يعمل على توسيع مساحة الحرية الممنوحة للمعلمين ورفع مستوى سقف الاستقلالية في أداء

المهمات التربوية وتمكين المعلمين من تقاسم المسؤولية الأخلاقية والفكرية مع قيادات النظم التربوية .

التعليم الفني والمهني: كان هذا التعليم ولايزال واقعاً تحت تأثيرات اجتماعية سلبية تحتقر هذا النوع من المعرفة سيما وأنه قد انخرط فيه الأقل قدرة معرفية والأقل حظا في حياتهم الأسرية والاقتصادية والاجتماعية لرغبتهم في اكتساب مهارات فنية ويدوية بهدف الالتحاق المبكر بسوق العمل الذي يمكنهم من الحصول على عوائد مادية تساعدهم على توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. ولعل ذلك قد أدى إلى تدني المكانة المهنية والمنزلة الاجتماعية للمنخرطين في هذا النوع من التعليم ، وبالرغم من ان هذا الوصف العام لحالة التعليم الفني ينسجم مع واقع نظم التربية في البلاد العربية إلا ان الوضع الليبي يتفرد بالعديد من المثالب:

- غياب الفلسفة التربوية الواضحة، والرؤية التعليمية المتبصرة لغايات التعليم الثانوي.
- غياب عنصر المرونة في التعليم الثانوي بسبب اعتماد الثانويات التخصصية التي حالت دون حرية حركة المتعلمين عبر التخصصات الأكاديمية والفنية.
- غياب عنصر التحفيز الذي يدفع المتعلمين للالتحاق بمؤسسات التعليم الفني والمهني.
- العوز الذي تعاني منه مؤسسات التعليم الفني والمهني في الأبنية الدراسية والمعامل والتجهيزات والورش والمواد التعليمية وغياب حملات الترويج لهذا النوع من المعرفة لنشر الوعي المجتمعي بأهميته .

واخيراً تم اقتراح حزمة من التوصيات التي تساهم في إحداث تغيرات عميقة في واقع النظم التربوية لجعلها قادرة على البقاء والنمو والتنافس بالرغم من التهديدات الداخلية والخارجية:

- الانفتاح على الأنظمة والسياسات التربوية الدولية والإقليمية للإفادة منها في ضوء البناء القيمي السائد في ليبيا .
- تطوير المناهج الدراسية القائمة بحيث تنمي القدرة على الابداع والتأمل والتفكير الناقد وتعزز الحوار واحترام الرأي المغاير.
- تحقيق الترابط العضوي بين المناهج الدراسية وبين ما يدرس وواقع المتمدرسين ومشكلاتهم

- تحقيق الترابط العضوي بين التربية واحتياجات خطط التنمية ومتطلبات المجتمع وتوسيع مشاركة القطاع الاهلي
- اعتماد طرق تدريس قائمة على الاسلوب التعاوني والذاتي والعصف الذهني والتأمل وحل المشكلات
- إدخال نظم المعلومات والاتصالات الحديثة وتيسير مهمة انسيابها عبر مستويات النظام التربوي .
- الاهتمام باستثمار شبكة الاتصالات الدولية "الانترنت" في المدارس والعمل على إصدار النشرات والمجلات التربوية وحث المعلمين على المشاركة البحثية لنشر الوعي بمشكلات النظام التربوي.
- تأسيس جمعيات تربوية للمعلمين تهدف إلى الرقي بمستوى حرفية ومهنية المعلم في جميع مستويات النظم التعليمي .
- اعتماد النظرية والنمذجة في إدارة النظم التربوية ووضع معايير موضوعية واعتمادها في عمليات قبول المتعلمين بمؤسسات التعليم العالي .
- إعداد برامج تنمية مهنية مكثفة في كليات التربية لإعادة تأهيل معلمي التعليم العام تربوياً واخرى تستهدف مديري المدارس
- تدريب قيادات النظم التربوية في جميع مستوياتها على الأساليب الحديثة في القيادة وتعميق البعد القيمي والاخلاقي في ممارساتهم .
- توفير بيئات تعليمية دافعة ومحفزة على التعليم والعمل وتحسين أوضاع المتعلمين والعاملين بالنظم التربوية وإشباع حاجاتهم والارتقاء بها إلى درجات متقدمة في سلم ماسلو .
- توسيع مساحة حرية المعلمين في التصرف واتخاذ القرارات وتمكينهم من ممارسة أدوار القيادة التربوية والمدرسية وتنمية مفاهيم العمل الجماعي .
- التقويم المستمر لإداء المتعلمين في مؤسسات التعليم العام وتوفير نظم للتغذية الراجعة عبر مستويات النظام التربوي واعتماد اساليب التقويم البديل بدلاً من اختبارات التحصيل احادية الجانب .

- تحسين المؤشرات الكمية والأنصبة التربوية بما ينسجم مع المعايير المعتمدة دولياً والصادرة عن منظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" لضمان جودة مدخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي وموظفاته.
- وضع معايير موضوعية تقيس قدرة المعلم على مزاولة مهمات الإشراف التربوي وتفعيلها في عمليات اختيار المشرفين التربويين .
- إعادة تأهيل المشرفين التربويين لتبصيرهم بمعتقدات الإشراف التربوي ونظرياته الحديثة كالإشراف الإكلينيكي والتأملي والحواري والتطوري.
- تأسيس نظم تربوية مرنة تسمح للمتعلمين تغيير مساراتهم الأكاديمية بما ينسجم مع قدراتهم واستعدادهم وميولهم وتكون قادرة على مجاراة التغيرات المتسارعة في الطلب على التوظيف.
- اعتماد مدارس المستقبل الغنية بمكوناتها من معدات ومختبرات ومكتبات ومسارح ومرافق صحية وخدمات لتغذية ومرافق داعمة لمزاولة الانشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية وضبط ممارسات القطاع التربوي الاهلي وضمان التزام مكوناته بمعايير الاعتماد .
- إعادة النظر في مؤسسات التعليم الفني والمهني وتزويدها بالمستلزمات الضرورية لتفعيل برامجها وخططها الدراسية ونشر الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الفني والمهني عبر وسائل الإعلام المختلفة واعتماد سياسة تروج لمنتجاته وممارساته المهنية .
- إعادة فتح المعاهد الفنية والمهنية المتوسطة وتنويع المعاهد وتطوير عمليات التمدرس في مؤسساتها وتسهيل مهمة التجسير بين مستويات التعليم الفني والمهني .

د. **عبدالناصر شماطة** ذكر عوامل الأزمة في التعليم العام المعاصر ومنها:

- تدني المهارات التي يغرسها التعليم في عقل التلميذ وشخصيته.
- ضعف مستوى عدد كبير جداً من المعلمين وهم العمود الفقري في المنظومة التعليمية التربوية.
- البيئة المدرسية الجامدة والعاجزة والأمية المتفشية في الوطن العربي وأمية التعامل مع الأجهزة الإشرافية.

- نظام الامتحانات فاشل كأسلوب للتقويم والامتحان التحريري هو تقويم تقليدي للقياس ويعمق الفجوة في العلاقة بين التلميذ والأستاذ فالمعلم لا يعرف ملكات وقدرات الخاصة لطلابه.
- الفصل بين المواد الإنسانية والعلمية، وهو مؤشر خطير وسبب تدنيا في مناهج العلوم الإنسانية وفقدت بسببه كثيرا من آفاقها.

وأهم الاستراتيجيات لتطوير التعليم العام المعاصر هي:

- إدخال الحرف اليدوية الانتاجية في التعليم العام في السنوات الاولى للتلميذ.
- تبني إدارة تطوير بدلاً عن إدارة التسيير.
- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال اشارات واضحة لمؤشرات ورؤى مستقبلية.
- تطوير الوضع المهني للمعلم وإعادة تأهيله بما يتماشى مع الوضع التقني.
- تبني فكرة المدرسة المفتوحة والبيئة المفتوحة من خلال أن تكون المدرسة غير مسورة والنوافذ كبيرة ليرى التلميذ الشارع والحديقة.
- تبني الوزارة خطة إستراتيجية محددة الفلسفة والأغراض والنتائج المرجوة وتكون منسجمة مع برنامج وطني متكامل يراعي متطلبات سوق العمل ويراعي الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وبعد ذلك افسحت السيدة مدير الجلسة د. هالة الأطرش المجال أمام السادة المشاركين في النقاش للتعبير عن أفكارهم من خلال التعقيب أو الإضافة على الحلول والرؤى التي قدمت:

د: محمد سعد امبارك، هناك جهود مبذولة، وعلينا أن نشيد بذلك المعلم الذي بذل كل الجهد وتفانى في أداء عمله بوطنية كاملة ويؤدي واجبه على اكمل وجه ، ولكنها تظل جهود فردية. ما سمعناه من مداخلات تشخيصية لا نريدها أن تتحول إلى جلسة بكائية رثائية بل نريد أن تتحول إلى عصف ذهني يطرح ما يجب أن يكون وفق للدراسات العلمية والتجارب الدولية كمعين لا ينضب يمكن أن يزودنا بكل ما نطح إليه من أفكار ورؤى وحلول. يجب أن نبتعد عن ترديد مقولات: بيئتنا مختلفة، وضعنا مختلف، لأنه يعوق إحداث التغيير.

د. السنوسي الطاهر: أشار إلى عدة نقاط أهمها: الانفاق على التعليم العام كارثي، ميزانية مخصصات كبيرة جداً لكن تذهب سدى في مرتبات الموظفين وفقاً لنسبة أن كل أربعة من خمسة موظفين يأخذون راتبهم بدون أن يقوموا بعمل؛ ظاهرة الغش معضلة عميقة يجب أن تكون من أولويات اهتماماتنا، نتيجة لغياب المفاهيم الاخلاقية، وهي تحتاج إلى جرأة في الحلول وإرادة سياسية قوية تفرض اللوائح والقوانين لاستبعاد كل من يرتكبها بالذات من المدرسين والمدراء؛ الخلط بين التعليم الخاص والتعليم العام، فالمدرس ليس متفرغا لطلابه ولا يسمع ولا يناقش لأنه مهتم بدروسه الخاصة؛ مكنة أن يكون يطور التعليم على اليوتيوب من خلال انزال المحاضرات كلها عليه ولكن هذا يلزم بنية تحتية جيدة؛ مادة الاخلاقيات والفلسفة التي يجب أن تدرس لطلبة العلوم التجريبية لتعطي بعدا أخلاقيا قيميا.

د. هالة الأطرش: دور التعليم ليس محصوراً في إكساب المهارات ولكن في بناء الشخصية وهو يلزم ان يكون قادر على التعامل مع المشكلات بالذات الأخلاقية والقيمية.

د. سلطنة المسماري: وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة مدت جسورا في إدارات ليبيا بما فيها طرابلس، سيما وأن القطاعات وبالذات التعليمية يجب أن لا تسيس كما أن وزير التعليم المكلف مهتم بالشأن التعليمي ويتعاطى مع أي مقترح عملي قابل للتنفيذ ويحقق التطوير.

د. عبدالله المنصوري: أكد على فكرة تأهيل المعلم والتركيز على القيمة الحقيقية والاقتصادية لهذا المعلم وعلينا تغيير القوانين واللوائح بحيث يكون متفرغا للمهمة الجسيمة الخطيرة، ويجب إعطاء هذا القطاع حقه من الميزانية ولا تصرف على رواتب وهمية تعطى لبطالة مقنعة بل تصرف في تطوير وتزويد القطاع والعملية التعليمية بالحديث من الوسائل التعليمية .

د. عادل التواتي: التفكير بالمشكلة وتضخيمها ولعب دور الضحية لا يفيد ، بل إيجاد حلول ناجحة مثل تدخل القطاع الخاص باستقلالية عن مؤسسات الدولة وهذا لا يحتاج سوى مختصين لديهم رؤى وإرادة واخلاص من المجتمع المدني والقطاع الخاص..

د. نجيب الحصادي : كم نسبة ما يبقى في ذهن الخريج الليبي من معارف ومهارات اكتسبها من دراسته الجامعية، في ضوء حقيقة أنه تنشأ منذ الصغر على التخلص من مذكراته وكتبه الدراسية في آخر أيام الامتحانات؟ في أفضل الأحوال لا تتجاوز هذه النسبة 20%. هذا حكم انطباعي

غير مؤسس على أي دراسات، وإن اتكأ على خبرة متواضعة في قسم علمي متواضع. ولأن متوسط ما يمضيه الطالب الليبي في الجامعة هو خمس سنوات، يبدو وفق هذا التقدير أنه لو تسنى لنا التعرف على طبيعة المعارف والمهارات التي بقيت في ذهن الخريج بعد تخرجه لأمكننا تدريسها له في عام جامعي واحد، ونكون بذلك وفرنا عليه وعلى الدولة الكثير من الوقت والجهد والأموال. أما الدراسات العليا، ولأسباب مشابهة تماما، فلعل فصلا دراسيا واحدا يكفيها. المحك النهائي لنجاح أي منظومة تعليمية على هذا المستوى هو إثارة شغف الطالب، ومنظومة التعليم العام في بلادنا فشلت بامتياز في تخطي هذا المعيار. ونستطيع أن نحمل مفهوم الشغف المعرفي ما شئنا من معايير تتعلق بتطوير العملية العلمية وسوف نكتشف أنه لا ينوء بحملها. المدرس الذي يحفّظ طلابه كما يحفّظ شيوخ الخلوات مريديهم لن ينجح في إثارة شغفهم. والمدرس الذي يلوك ما حفظ لطلابه دون أن يحدث نفسه بإضافة ما استجد من معارف ومعلومات وعلوم سوف يفقد اهتمامهم بما يقول. والمدرس الذي مبلغ همه أن يؤدي ذلك القدر من واجبه الذي يضمن له رضا مدير المدرسة لن يعنى أصلا بإثارة فضول طلابه، خصوصا إذا كان مدير المدرسة مدرسا سابقا يستمرئ التدريس على شاكلته. والشغف لا يتعلق فحسب بمحتوى ما يبلغه المدرس للتلميذ من معارف بل يرتبط أيضا وبشكل أساسي بأسلوبه في تبلغيهم إياه. ولا ريب في أن عدوى الشغف لن تصيب تلاميذ المدرسة ما لم يكن أساتذتهم قد سبقوهم إليها.

د. لمياء بو سدرة: في عام 2013م صرف مليار دينار ليبي على التدريب وزعت على القطاعات المختلفة وتحول التدريب الى سياحة مدفوعة الاجر للمستفيدين من هذه البرامج ، ومن جهة أخرى فان المخصص من الميزانية للتعليم مبالغ ضخمة جدا فعلى سبيل المثال 2013م كان الطالب الليبي يكلف 8 الاف شهريا ولكنها كانت لا تصرف على ما يعود بالنفع على الطالب بل جلها مرتبات لمواطنين عاطلين عن العمل الحقيقي .

د. رمضان عبد الكريم : الثانويات التخصصية غير موفقة فكيف يمكن لطالب في الصف الثالث إعدادي أن يكون قادرا على تحديد اتجاهه، والمفروض أن نتجه للمعاهد المتوسطة: بيطرة وزراعة وتمريض وتعليم، وعلينا أن نتحول إلى تنويع التعليم ليستجيب إلى رغبات الطلاب وقدراتهم ويكون قادرا على الاستجابة لما يتطلب سوق العمل.

د. عبدالناصر شماطة : غياب الشغف قد يكون عنوان لحل لغز غياب العلاقة بين الطالب والمدرسة وهذا يجعلنا نتذكر المدارس الخاصة التي يكون فيها للطالب خزانة خاصة به ونقارنها بالمدرسة العامة التي تجبر الطالب على حمل حقيبة ينوء ظهره بحملها. ومن جهة أخرى أؤكد أهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

د. محمد سعد: هناك عديد من المفاهيم التي يجب أن تكون حاضرة في الأذهان وهي كفيلة بإحداث الشغف:

- نبذ التلقين والتحفيظ والامتحانات الورقية وتغيير أسلوب التعليم وأدوات التقويم.
- مفهوم التعليم مدى الحياة والذي صار ركنا أساسيا في العملية التعليمية.
- البعد عن التكرار في المناهج والاهتمام بالمناهج الإنسانية والتربوية والاخلاقية .
- نبذ مفهوم ريعية الدولة وكونها الجهة الوحيدة التي توظف الخريجين مما يضخم الجهاز الإداري بحيث يكون معيار الكفاءة والجدارة هي المعايير المتحكمة في سوق العمل.
- إرادة التغير وإدارة التطوير، إدارة المدرسة إلى إدارة الوزارة مرتبطة بالإرادة السياسية لوضع معايير في النص القانوني وفي التكليف بمهام وفي تخصصات الميزانية والاستثمار في التعليم
- خلق النماذج والمبادرات، للعلم تشد الرحال، ولدينا من الابتدائي للتخرج من الجامعة والطالب بجوار بيته في مدينته او قريته، وبالتالي تنعدم فرصة خلق نماذج نوعية .
- التمكن من اللغات الأجنبية بدء تعليمها من الصف الاول الابتدائي لنتمكن من المنتج العالمي ولكي يمكننا ان نتحاور مع الاجنبي .
- التعليم مسألة وجود ومسألة أمن قومي وحيث إننا امة تحتضر يلزم للدخول في مرحلة الانعاش اتباع طرق علاجية مؤلمة واتخاذ قرارات جريئة للوصول إلى ضمان الحياة والمستقبل لأجيالنا القادمة وما عدا ذلك فلا أمل.

د. ابتسام العبار: يلزم توفير أجسام بديلة للمؤسسات الرسمية مثل الجامعات المفتوحة والمدارس الذكية والنموذجية، كما أنه يجب أن تتاح المكنة للجامعات لمنح الدبلومات التقنية.